عدد 10 (1998) ، 33-37

فرص تجسيد إتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة

ملخص

تتناول هذه المقالة أسباب فشل إتحاد المغرب العربي في تحقيق أهدافه، و من ثم تحديد وسائل تجسيد هذا الإتحاد من أجل بروزه كقوة أقتصادية و سياسية فاعلة.

أ.د. **عبد العزيز شرا بي**
معهد العلوم الإقتصادية
جامعة منتوري، قسنطينة

شهد العالم منذ نهاية عقد الثمانينات تغيرات عميقة و سريعة خاصة بعد تفكك المجموعة الاشتراكية، التغيرات الجديدة تتجه نحو تدويل الإقتصاد وإلى تقسيم دولي جديد للعمل، و في نفس الوقت تتسم هذه التغيرات بتعزيز التكتلات الإقتصادية الجهوية و الإقليمية عبر العالم، و في هذا السياق ظهر إلى الوجود إتحاد المغرب العربي في فيفري 1989، هدفه تنسيق و توحيد الجهود من أجل إرساء قواعد التعاون و التكامل الإقتصادي و الثقافي و مواجهة التحديات المقبلة التي تفرضها الظروف الدولية الجديدة القائمة على المنافسة.

لقد عرفت مسيرة إتحاد المغرب العربي حماسا كبيرا في المرحلة الأولى 1989 - 1990 تمثلت خاصة في فتح الحدود و تسهيل تنقل الأفراد، و رغم أن الفترة اللاحقة عرفت تطورا سريعا غير أن أهداف الإتحاد لم تتحقق بسبب العديد من العوائق منها الخارجية و منها الداخلية، هذه المقالة تحاول تقييم مسيرة إتحاد المغرب العربي منذ نشأته والبحث في أسباب فشله و من ثمة تحديد وسائل دعمه و تجسيده.

Résumé

Cet article traite des causes de l'échec de l'U.M.A. dans la concrétisation de ses objectifs et partant, des moyens de sa concrétisation et de son émergence en tant que puissance économique et politique efficace.

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1998

حصيلة نشاط إتحاد المغرب العربي منذ نشأته

بعد فشل أول هيكل سياسي للعمل المغاربي المشترك، أي اللجنة الإستشارية الدائمة للمغرب العربي التي أنشأت عام 1964، و مرور زمن من الفتور في العلاقات بين البلدان المغاربية خاصة بين الجزائر و المغرب خلال الفترة 1976 -1988، عاد الوعي مرة أخرى و تم الإعلان عن ميلاد إتحاد المغرب العربي بمراكش في 17 فيفري 1989، و كانت نشأته تعتبر إستجابة من قبل دول المغرب العربي لتحاشي أخطار التهميش الناجمة عن التحولات العالمية الجديدة و نمو الإتحادات والتجمعات الإقليمية في كل مكان، و في مقدمتها الوحدة الآوروبية و التي جعلت من أوربا قلعة يصعب على دول المغرب العربي أن تخترقها. فاعتمدت هذه البلدان علىالعمل المؤسسي خاصة سنة 1993 حيث تم خلالها استكمال القاعدة القانونية و الهيكلية لأجهزة الإتحاد (الهيئة القـضائـية و الجامـعة المغاربـية و الأكاديمية المغاربية للعلوم) إلا أن السمة المميزة للفترة الموالية لسنة 1990 على الصعيد العملي هي الركود، بالنظر إلى عدم تطبيق أغلب إتفاقيات الإتحاد، و أيضا تدهور العلاقات الجزائرية - المغربية و الذي وصل إلى حد غلق الحدود البرية بين البلدين في آوت 1994، أيضا تدهور العلاقات الليبية - الموريطانية على إثر قيام موريطانيا بتطبيع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل و ذلك سنة 1995.

أما العلاقات التجارية فقد سجلت بعض التحسن مقارنة بفترة ما قبل قيام الإتحاد.

التجارة البينية لبلدان إتحاد المغرب العربي(سنة 1992)
الوحدة: مليون دولار امريكي

البلد	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريطانيا	مجموع الصادرات إلى بلدان الاتحاد	الصادرات الاجمالية	نسبة الصادرات إلى بلدان الاتحاد
تونس	/	98,0	278,0	45,9	0,2	422,1	4182	10,09%
الجزائر	89	/	36	32	18	175	10909	1,60%
ليبيا	47	15	/	36	/	98	9740	1,00%
المغرب	67,7	53,9	126,0	/	2,5	250,1	5749	4,35%
موريطانيا	/	0,02	/	0,36	/	0,38	507	0,07%
مجموع الصادرات إلى بلدان الاتحاد	203,7	166,92	440	114,26	20,7	945,58	31087	304%
الواردات الاجمالية	6798,2	8283,1	5218,7	8440,1	581,0	/	/	/
نسبة الواردات من بلدان الاتحاد	3,0%	2%	8,4%	1,3%	3,5%	/	/	3%

حيث تشير الإحصاءات المتاحة إلى أن حجم المبادلات التجارية قد بلغ 945,58 مليون دولار سنة 1992 و هو ما يمثل 3 % من إجمالي التجارة الخارجية لبلدان الإتحاد، بينما لم يكن يتجاوز حجم التجارة البينية لهذه البلدان 360 مليون أمـريكي سـنة 1987 و هو ما يمثل 1 % من إجمالي التجارة الخارجية لبلدان الإتحاد (1 ص 132) و رغم التحسن النسبي المسجل في المبادلات التجارية إلى أن حجمها يبقى ضعيفا و دون المستوى إذ قورن بحجم المبادلات البينية لبلدان الإتحاد الأوربي حيث يتجاوز 50 % .

و في النهاية يمكن القول أن العلاقات الإقتصادية و التجارية بين بلدان إتحاد المغرب العربي لم ترق إلى أدنى التنظيمات في سبيل تحقيق التكامل و الوحدة الإقتصادية، أي لم تصل حتى إلى مستوى منطقة التفضيل الجمركي [1] .

أسباب عدم قدرة الإتحاد على البروز كقوة سياسية و إقتصادية فاعلة

قبل ذكر أسباب ضعف إتحاد المغرب العربي لابد من التذكير بالعوامل التاريخية المرتبطة أساسا بالعهد الإستعماري، حيث تم خلال هذه الفترة نسج خيوط تبعية في غاية التعقيد، و ذلك على جميع الأصعدة، و بالتالي فعند إحراز البلدان المغاربية على إستقلالها السياسي و جدت نفسها مكبلة بقيود إقتصادية جعلت منها مجرد سوق رائجة لتصريف البضائع الأوروبية و مصدر لتمويل نفس الجـــهة بالمواد الزراعية المغـــربيـة و التونـســـية و المحروقات الجزائرية و الليبية.

كما ورثت البلدان المغاربية كغيرها من البلدان الإفريقية مشاكل عديدة متعلقة بالحدود الجغرافية لهذه البلدان، و التي كثيرا ما أدت إلى توتر العلاقات و فتورها بين البلدان المغاربية بتحريك و تشجيع من الدوائر الإستعمارية،حتى تشغل بال هذه البلدان عن قضاياها الإستراتيجية، المتمثلة في تحقيق التنمية الشاملة و التكامل فيما بينها، و لم تتمكن البلدان المغاربية من تغيير هذا الواقع بل راحت تتنافس فيما بينها للإستئثار بأرقى مكانة في قائمة الزبائن الأوربية و نيل رضاها.

إن المشكلات التي تعترض مسيرة إتحاد المغرب العربي و عدم قدرته على البروز كقوة إقليمية مميزة و فاعلة يمكن تشخيصها فيما يلى:

- المشكلات الخارجية

و تكمن في موقف الدول الكبرى و على رأسها الدول الأوروبية حيث لا تحبذ قيام هذا الإتحاد، و ترى فيه ما يضر و ينقص من مصالحها و نفوذها بالمنطقة، و تفضل الدول الأوروبية التعامل مع دول المغرب العربي بشكل انفرادي حيث ظل التعاون الأوربي مع دول المغرب العربي يتم دوما عبر اتفاقيات ثنائية ، السوق الأوربية المشتركة (الإتحاد الأوروبي حاليا) من جهة و إحدى الدول المغاربية من جهة أخر. أول تلك الاتفاقيات كان عام 1969 بين السوق الأوربية المشتركة و تونس و السوق الأوربية المشتركة و المـغـرب، هدفه إنشاء منطقة حرة جزئية [3] ، ثاني إتفاق للتعاون التجاري و المالي بين السوق الأوروبية المشتركة مع تونس و المغرب و الجزائر -

على إنفـراد -كـــان سـنة 1976، و آخرها إتفاقية التبادل الحر بين الإتحاد الأوربي و تونس في جـــويلية 1995و مع المغرب في نوفمبر من نفس السنة ، على أن يتم التطبيق الكامل لمبادئ التبادل الحر بين الأطراف المتعاقدة في حدود سنة 2010.وهكذا تزداد الاقتصاديات المغربية انفتاحا على أوربا بينما تزداد انغلاقا على نفسها.

كما نلمس موقف الدول الكبرى الرافض لقيام و بروز اتحاد المغرب العربي من خلال تحريك و إثارة الخلافات و التأجيل المستمر و المتعمد لحل بعض القضايا السياسية المطروحة على منطقة المغرب العربي، و على رأس هذه القضايا ، تسوية النزاع في الصحراء الغربية.

- المشكلات الداخلية:

و يمكن تلخيصها فيما يلى:

1- تذبذب الإرادة السياسية لدى الأعضاء لتجسيد إتحـــاد المغـرب العـربي، وعدم إستعداد هذه الدول للتخلي عن جزء من سيادتها القطرية لصالح الكيان المشـترك «إتحاد المغرب العربي»، مع الإشارة إلى أن الإرادة السياسية تعتبر العامل الحاسم في بناء أي تكتل اقتصادي و سياسي جهوي.

2 - إختلاف النظم التجارية و السياسات المالية و النقدية.

3 - عدم تنسيق و توحيد التعريفات الجمركية.

4 - عدم قابلية عملات البلدان المغاربية للتبادل فيما بينها (إلا عبر عملة أجنبية).

5 - ضعف وسائل الإتصال الحديثة و إنعدام المعلومات، مما يؤدي إلى ضياع فرص حقيقية أمام رجال الأعمال و المستثمرين للقيام بالعمل المشترك و توسيع التبادل التجاري.

إمكانيات دعم إتحاد المغرب العربي

إن مختلف تجارب التكتلات الجهوية و الإقليمية عبر العالم تؤكد أن توفر الإرادة السياسية يعتبر الشرط الضروري و الحاسم، و الإتحاد الأوربي أحسن مثال على ذلك، حيث أن تقارب أنظمة الحكم القائمة فيه على أسس الديموقراطية و وعيها بالمصير المشترك مكن هذه البلدان من تجاوز نقاط الإختلاف فيما بينها، خاصة العرقية و اللغوية و تمكنت الدول الأوروبية بفضل الحوار و اللقاءات الجادة و المستمرة طوال ما يقرب من 40 سنة، تمكنت من تحقيق الوحدة الأوروبية.

بينما لم تتمكن بلدان إتحاد المغرب العربي من تجسيد كيانها رغم تطابق هوية شعوبها و لم تتمكن هذه البلدان من تجاوز المشكلات السياسية المطروحة على الساحة المغاربية و التي ينبغي حلها أولا و لا يمكن القفز من فوقها.

و في اعتقادنا أن المشكلات السياسية المطروحة على الساحة المغاربية يمكن حلها باللجوء إلى الحوار المباشر و البناء فيما بين هذه الدول، و لا بد أن تقدم التنازلات من جميع الأطراف إلى أن يتم التوصل إلى حل نهائي و شامل لجميع الخلافـات السيـــاسية

، و عندها تصبح الظروف مهيئة و ملائمة لإستكمال بناء الجوانب الإقتصادية للإتحاد، و فيما يلي الوسائل الضرورية لدعم الإتحاد و تمكينه من البروز كقوة سياسية و إقتصادية فاعلة:

1 - نشر و تبادل المعلومات التجارية و المالية فيما بين أقطار الإتحاد و ذلك لإتاحة فرص الإستثمار و التبادل التجاري بين المتعاملين المغاربيين.

2 - رفع القيود على تنقل الأفراد.

3 - إيجاد نظام للتحويل المباشر فيما بين العملات المغاربية، مما سيؤدي إلى تسهيل حرية تنقل الأفراد و السلع و رؤوس الأموال.

4 - تنسيق و توحيد النظم التجارية و السياسات المالية و النقدية.

5 - تنسيق سياسات الاستثمار، و إقامة نوع من تقسيم العمل يقوم على الاعتبارات الاقتصادية ، مما سيزيد من القدرة التنافسية للإقتصادات المغاربية و يعمل على تطوير المبادلات التجارية فيما بينها.

إن تحقيق هذه المسائل سيزيد من فرص تجسيد إتحاد المغرب العربي و بروزه كقوة إقتصادية و سياسية موحدة ، قوية و فاعلة و سيفتح أفاقا جديدة من النمو و الإستقرار لشعوب المنطقة و يمكنها من التحرر الإقتصادي و يدعم موقفها في التعامل مع باقي التكتلات الإقتصادية عبر العالم خاصة الوحدة الأوربية.

المراجع

1- BOUZIDI A., l'Intégration économique Maghrébine contemporaine CENEAP Alger 1991

2- DIOUF M., Intégration Economique Perspective Africaine, NEA Publisud, PARIS 1984.

3- NEME J. et NEME C., les perspectives d'une zone de libre échange entre la communauté Européenne et le MAROC, X^{eme} colloque international de l'institut CEDIMES, Marrakech, Novembre 1995.

4 - البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 1993 - 1994

5 - تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية لعام 1994، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، الكويت.

6 - التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، سبتمبر 1994.

* الوحدة الاقتصادية تمر بعدة تنظيمات مرحلية، و هي منطقة التفضيل الجمركي، منطقة التبادل الحر، الإتحاد الجمركي، السوق المشتركة و أخيرا الوحدة الإقتصادية، حيث تتحقق فيها الوحدة النقدية بالإضافة إلى الحرية الكاملة لتنقل السلع و عوامل الإنتاج (رأس المال واليد العاملة).

□